

تصارييف الموجودات الأجنبية زاد بأكثر من 19 في المئة تقرير: المعروض النقدي في الكويت ارتفع خلال أحد عشر شهراً بنسبة 4.14 في المئة

شهر مارس الماضي، حيث سجل نمواً بنسبة 2.16 في المئة وصولاً لحوالي 28424.3 مليون دينار مقارنة بالشهر السابق له مباشرة «فبراير» وبلغ نحو 27823.2 مليون دينار، بزيادة بلغ مقدارها 601.1 مليون دينار تقريباً.

ويظل شهر نوفمبر الماضي صاحب أكبر مستوى لعرض النقود بالكويت خلال العام الجاري، حيث بلغ بنهاية الشهر 28895.3 مليون دينار تقريباً، فيما يعد رصيد بيادر الماضي الأقل خلال العام ويبلغ انتداب نحو 27605.3 مليون دينار، وخلال العام الحالي كان رصيد صافي الموجودات الأجنبية بالكويت في شهر نوفمبر الماضي هو الأعلى خلال الأحد عشر شهراً التي انقضت من العام، وبلغ بنهاية الشهر 13590.3 مليون دينار تقريباً، فيما اعتبر ذلك الرصيد في بيادر الماضي هو الأقل خلال الفترة ويبلغ انتداب 11851.7 مليون دينار تقريباً، كما شهد شهر ديسمبر الماضي أكبر نسبة ارتفاع لصافي الموجودات الأجنبية بالكويت، حيث ارتفع بنهاية ذلك الشهر بحوالي 7.16 في المئة وصولاً لنحو 13427.6 مليون دينار مقابل 12530.5 مليون دينار تقريباً في الشهر السابق له مباشرة «فبراير».

النهر تقرير أعدته «بيادر»، بناءً على بيانات صدرت عن بنك الكويت المركزي مطلع هذا الأسبوع، أن صافي الموجودات الأجنبية في دولة الكويت رتفعت منتهي نهاية ديسمبر 2011 وحتى أول آخر نوفمبر الماضي «خلال إحدى عشر شهراً» بنسبة 19.4 في المئة تقريباً لتصل إلى 13590.3 مليون دينار مقارنة بنحو 11379.4 مليون دينار في أول آخر ديسمبر 2011.

وبلغ حجم المعروض النقدي بمفهومه الواسع M2، في الدولة بنهاية شهر نوفمبر الماضي 28895.3 مليون دينار، وذلك بالمقارنة بحوالى 27746.6 مليون دينار تقريباً في نهاية ديسمبر 2011، بما يعني ارتفاع ذلك المعروض خلال إحدى عشر شهراً بنسبة 4.14 في المئة تقريباً.

وبلغت قيمة الحسابات والودائع الحكومية في الكويت بنهاية شهر نوفمبر الماضي 6013.5 مليون دينار مقابل 4692.4 مليون دينار في نهاية ديسمبر من العام الماضي، بارتفاع تجاوزت نسبتها الـ 28 في ليلة خلال الأحد عشر شهر المنصرمة.

وخلال الأحد عشر شهر المنصرمة من عام 2012، كان أكبر ارتفاع شهدته عرض النقود بالكويت في

الناتج المحلي الإجمالي (M2) (مليارات دولار)		عرض المقدمة المتقدمة (متوسط 2010-2011) (مليارات دولار)		بيان المقدمة الأولى		بيان المقدمة الثانية	
الناتج المحلي الإجمالي (%)	ناتج المحلي الإجمالي (%)	الناتج المحلي الإجمالي (%)	ناتج المحلي الإجمالي (%)	الناتج المحلي الإجمالي (%)	ناتج المحلي الإجمالي (%)	الناتج المحلي الإجمالي (%)	ناتج المحلي الإجمالي (%)
-	4,692.90	-	27,746.60	-	-	11,379.40	2011
10.21	5,174.90	4.51	27,605.30	4.15	11,051.70	بيان	
7.81	5,579.30	6.79	27,823.20	3.34	12,247.80	بيان	
-10.02	5,820.40	2.16	28,424.30	1.31	12,087.40	بيان	
2.03	5,122.40	4.46	28,293.00	0.18	12,109.40	بيان	
3.26	5,289.30	1.82	28,752.20	2.41	12,401.40	بيان	
8.41	5,628.40	4.69	28,553.20	1.43	12,578.10	بيان	
2.69	5,779.40	4.89	28,296.70	8.35	12,530.50	بيان	
10.57	6,390.30	1.98	28,600.00	7.16	13,427.60	بيان	
-8.49	5,847.80	8.29	28,681.10	-2.69	13,066.20	بيان	
4.44	6,107.50	8.29	28,745.00	3.53	13,527.40	بيان	
-1.54	6,013.50	9.52	28,895.30	8.46	13,590.30	بيان	
25.14	4.14		19.43	%			بيان

التمويل الخليجي» : تطوير «مرفا تونس» وخارج في مشاريع البنية التحتية



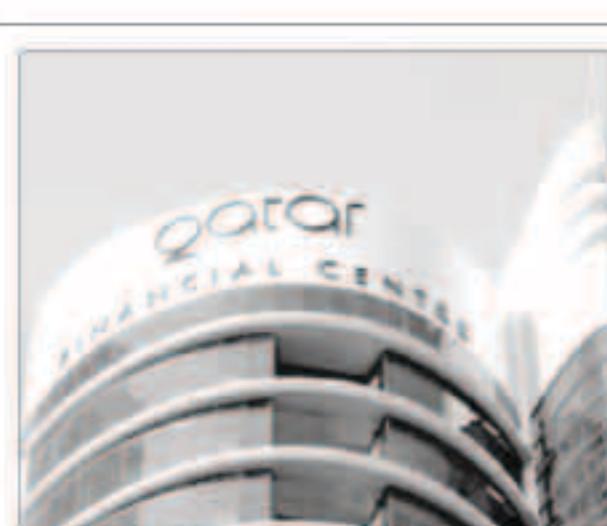
شام الرئيس

لعلن بيت التمويل الخليجي في توضيح لأسواق الأوراق المالية
مدرج بها ومساهمي البنك عزمه إجراء عمليات تخارج جزئية
لأموال العملاء المستثمرة في مشاريع البنية التحتية. وذلك
في إطار خطة بدات فعلياً في عام 2012 بهدف إجراء استرداد
لأموال المستثمرين ملئماً حدث بمشروع مدينة الطاقة تأثير
ذكره. وفيما يتعلق بتطوير مشروع مرفا توينس المالي أكد
البنك أنه متلزم بمتطلبه حيث تم طرح المذاهب وسوف تبدأ
عمل الإنشاء اعتباراً من شهر يناير المقبل.

وأوضح البنك في بيان صحافي أن إدارة تتحمل على عدد من
أصول التي تدر دخلاً عالياً في دول مجلس التعاون الخليجي
وشكل خاص في دبي. وتم حالياً عقد اتفاقيات التدقيق والتقصي
عدهد من الفرسان ومن المتوقع إتمام صفقات بهذا الشأن خلال عام
2013. يذكر أن هذه التحصريات أذن فيها الرئيس التنفيذي
بالإشراف شاهد على رسالتها بسياسة الاصلاح المنفتحة.

تقرير متخصص يظهر توسيع النشاط الصناعي، الصين

ملوكمو - «كوتا» - افتهر تقرير الاقتصادي متخصص نموا في
النشاط الصناعي الصيني هو الاعلى منذ 19 شهراً وذلك بحسب
مسح تجاري اجراءه بـ«انش اس بي سي» البريطاني نفس.
وكان آخر مسح اجراءه ينبع على النمو الصناعي الصيني الظهر انه
في طريقة الى التفاقي من الهاوية العالمية.
و كانت قراءة مؤشر «انش اس بي سي» لمديري المشتريات بالقطاع
الصناعي اظهرت ارتفاعا الى مستوى 51 نقطة في ديسمبر الماضي
من قطعا عن 50 نقطة التي كان عليها في نوفمبر الماضي وبلغ على من
القراءة الاولى بمعدل ارتفاع هو الاعلى منذ مايو 2011.
يدرك ان مؤشر مديرى المشتريات بالقطاع الصناعي يحدد مستوى
نشاط مديرى المشتريات في القطاع الصناعي في بلد معين وللحصول
على قراءة هذا المؤشر يحدد مديرى المشتريات مستوى بعض العناصر
في هذا القطاع والتي تتضمن التوظيف والانتاج والطلبيات الجديدة
ونتاج الموارد والمخزونات.
ويعطي الاتجاه الفصاعدي على معدل فوق معدل 50 غالباً
ما يحيطها على عملة البلاد كما يراقب تجارة العملة هذا المؤشر عن كثب
حيث يمثل لهم مؤشر اقتصادياً للأداء الاقتصادي العام كما انه في حال
انخفاضه الى اقل من 50-45 فلن ذلك يشير الى تباطؤ وتيرة التنمية
الاقتصادية.
وقال كبير الاقتصاديين في «انش اس بي سي» في الشان الصيني
تشو هونغ بين انه من المرجح ان يستمر هذا التردد خلال الاشهر
المقدمة في ظل استقرار سوق العقار مشيرا الى ان النشاط الاخير
يدعم النمو المتواضع بمعدل 6.8 في المائة خلال العام المقبل على



البنوك المختصة سجلت أعلى المعدلات في نحو الأصول

2011، حيث تزايد العرض النقدي وفقاً لقياس M2 في قطر الماضي، ليما بلغ 151 مليار دولار، ويعكس ذلك الانتاج القوي للمواد التقطيعية والمعدلات العالمية للاقتاق الحكومي مما دعم النمو الاقتصادي. وقد تزايد العرض النقدي في السعودية زيادة متوسطة بنسبة في المائة 4.7% في 2012 حتى الخصصات الماضي، وشهد نمو العرض النقدي في الإمارات تعافياً غير أن تأثير الاستثمارات الكبيرة في القطاع العقاري، وقد تزايد العرض النقدي في دول «الخليجي» نتيجة للنمو الاقتصادي الذي تزايد بنسبة في المائة 7.8% في الشهور الثمانية الأولى من 2012. وعلى الرغم من اشتباكل التي لا تزال تواجه البنوك الأوروبية العالمية الكبير التي تواجه التشوّف والضبابية والقضايا الخاصة بتنوع الأصول والرسملة، إلا أن اداء القطاع المصرفي الخليجي يعتبر جيداً نسبياً.

ال سعودية في المركز الثاني، غير ان الكويت سجلت تمواً ضعيفاً في الارباح ويرجع ذلك بصفة جزئية إلى تزايد المخصصات، وأشارت المجلة إلى أن احدى المزايا التي يمتلك بها القطاع المصرفي في دول الخليج هي المستوى الجيد للسيولة المحلية في الاقتصاد الاقليمي، وقد تزايد النمو الاقتصادي والعرض النقدي نتيجة لارتفاع اسعار الطاقة وتقدير انتاج المواد النفطية، غير ان هناك تفاوتاً في تموي السيولة في اقتصادات دول «الخليجي» بحسب الوطن.

وقد تزايد العرض النقدي وفقاً لمقياس M2 الذي يتضمن العملة المتداولة خارج البنوك والودائع تحت الطلب في البنوك بالإضافة إلى الودائع الإدخارية ومحصص صناديق الاستثمار بنسبة في المائة 5.2 حتى ديسمبر 2012 ليصل إلى 778 مليار دولار.

وقد سجلت قطر أعلى معدلات العرض النقدي في «الخليجي» في

قالت مجلة «جلف بيزنس» إن العديد من البنوك الخليجية
تمواذبتا خلال عام 2012 مع توقعات باستمرار هذا الاتجاه

ما لم تحدث أي تحولات عالمية أو اقليمية جديدة، وتشير التوقعات إلى أن هذا التقدم سوف يكون ثابتاً في 2013، وسوف ينصف بالتفاوت في الدرجة، مرجحة بحدوث تفاوت كبير في أداء وديناميكيات الأسواق في دول «الخليجي». وقالت في عام 2012 سجلت البنوك في قطر أعلى المعدلات في نمو الأصول، كما سجلت الميزانيات العمومية زيادة في الإيرادات مع ثباتها وعدم تغيرها في الكويت مما يعكس التحديات الحالية في هذه الأسواق.